جامعة قاصدي مرباح
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة ليسانس
في اقتصاد وتسيير مؤسسة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية وتطوير الاستثمار

إعداد:

- أسيا طاهرة
- نادية سدراتي

تحت إشراف :

- لندة أمناش

السنة الجامعية 2012-2013

يَرْفَــعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْــمَ دَرَجَاتٍ

سـورة المجادلة الآيــة : 11

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

نشكر الأستاذة التي أمدتنا يد العون ولم تبخل علينا و نشكر كل الذين ساعدونا في انجاز هذه المذكرة ولا ننسى كل من ساندنا في انجازها من بعيد أو من قريب والى أساتذتنا الكرام في العلوم الاقتصادية وإلى عمال مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار والى كل من مدانا يد المساعدة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من علمنا حرف من المستوى الابتدائي إلى المستوى الجامعي و جزأهم الله عنا كل خير.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنمية اقتصاد الجزائر وذلك للدور الحيوي والفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال الناتج الداخلي الخام وتقديم مناصب الشغل وغير ذلك من الأهداف التي تمثل في مجملها دفعا حقيقيا لعجلة التنمية .

وقد خصصت لهذا قطاع ومديرية قائمة بذاتها تعمل على وضع خطط وبرامج لتسيير هذه المؤسسات بالإضافة إلى التأهيل للاندماج في الاقتصاد العالمي.

فهرس المحتويات

الفصل الاول : مفاهيم حول المؤسسات الاقتصادية	
مقدمة الفصل :	**2**
المبحث الأول : ماهية المؤسسة الإقتصادية	**3**
المطلب الاول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية	**3**
أولا : تعريف المؤسسة الإقتصادية :	**3**
ثانيا : خصائص المؤسسة الإقتصادية :	**4**
المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية لنشاط المؤسسة الإقتصادية:	**5**
أولا: الأهداف الإقتصادية :	**5**
ثانيا : الأهداف الإجتماعية :	**6**
ثالثا : الأهداف التكنولوجية :	**6**
المطب الثالث : تصنيف المؤسسات الإقتصادية :	**6**
أولا: تصنيف المؤسسات الإقتصادية وفق المعيار القانوني :	**6**
ثانيا: تصنيف المؤسسات وفق المعيار الإقتصادي :	**8**
ثالثا : تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم :	**8**
رابعا : المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :	**10**
المبحث الثاني : ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	**11**
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**11**
أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**11**
ثانيا : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها	**15**
أولا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**17**
المطلب الثالث: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**

فهرس المحتويات

أولا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانيتها	**18**
ثانيا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات	**19**
ثالثا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها :	**20**
رابعا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية	**21**
ملخص الفصل:	**22**
الفصل الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	
مقدمة الفصل :	**25**
المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية	**26**
المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية ومحدداتها	**26**
أولا :مفهوم التنمية الاقتصادية	**26**
ثانيا: مراحل التنمية الاقتصادية	**27**
ثالثا : محددات التنمية الاقتصادية :	**28**
المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية	**28**
أولا : الدفعة القوية	**29**
ثانيا : إستراتيجية الاستثمارات المتوازنة	**29**
ثالثا : إستراتيجية الاستثمارات الدفعة (النمو الغير توازني)	**29**
رابعا :إستراتجية التنمية القطبية :	**30**
خامسا :إستراتجية إحلال الواردات :	**30**
سادسا : إستراتجية بناء الصناعات للتصدير :	**31**
سابعا : إستراتجية التوجه الداخلي أو الاعتماد على الذات :	**31**
المطلب الثالث : أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية	**31**
أولا : الناتج المحلى الإجمالي و القومي :	**31**
ثانيا: القيمة الاقتصادية المضافة" أو ما يعرف بـ Economic Value Added (EVA)	**33**

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	**33.**
المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى النشاط الاقتصادي	**33.**
أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار	**33.....**
ثانيا : الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقاولة من الباطن	**34.**
ثالثا : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية	**35..**
المطب الثاني : تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي	**36.**
أولا : تعبئة الادخار	**36.....**
ثانيا : زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك	**36.....**
ثالثا : ترقية الصادرات	**36.....**
المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الوظيفي والاجتماعي	**37.**
أولا:تلبية الحاجات الجارية للسكان.	**37.....**
ثانيا: دور لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات الضخمة	**37...**
ثالثا:الأدوار الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**39.....**
ملخص الفصل :	**40.....**
الفصل التالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
مقدمة الفصل :	**43.....**
المبحث الأول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري	**44.....**
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :	**44.....**
أولا : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :	**44 .....**
ثانيا : التسهيلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :	**44.....**
ثالثا : برنامج إعادة تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**45.....**
رابعا : آلية الدعم المالي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**47.....**
المطلب الثاني :هيآت وصناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر :	**48.**
أولا : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :	**48.....**

ثانيا :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .....48..
ثالثا : الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .49.
رابعا : صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع..**49**
المبحث الثاني : دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري 50
المطلب الأول : أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري : 50..
أولا : توفير مناصب الشغل : .....50..
ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط : ....51..
المطلب الثاني : تطوير الإستثمار و دعم تشغيل الشباب في الجزائر . **....52..**
خلاصة الفصل : .....55..
الخاتمة:..... 60
المراجع:..... 62
الملاحق:..... 65

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	13
(1- 2)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.....	14
(1- 3)	تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام2001	15
(1-2)	الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوى الشرائية.....	32
(1-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2001- 2009).....	50
(2-3)	توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاط المهيمنة لعام 2011	51
(3-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات من 2007 إلى 2011.....	53

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2–1)	تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي	39
(3 –1)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات من 2007–2011	54
(3 – 2)	النسبة المئوية الإجمالية للجهات من 2007–2011	54

مـقدمــة

مقدمة:

إن للمؤسسات الإقتصادية بصفة عامة دورا هاما وكبيرا في تنمية أي دولة وتطوير إقتصادها بإعتبارها نواة النشاط إقتصادي ومحركه وقد شهدت أشكالها وأحجامها تطورات كبيرة على مر التاريخ مرافقتا لمختلف التطورات العلمية والتكنولوجية .

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الاقتصادية في العديد من دول العالم سواء الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية ما جعلها تستحوذ على إهتمام كبير من قبل المنظمات و الهيآت الدولية و الإقليمية وهذا واضح بشكل كبير من عدد البحوث التي تناولت ومازالت تتناول هذا النوع من المؤسسات وذلك بسبب دورها الأساسي والهام في الإنتاج و التشغيل وتحقيق القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني إضافة إلى أنها من أهم مصادر الإبتكار ووسيلة هامة للتحقيق الأهذاف الإقتصادية والإجتماعية لجميع الدول .

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتوقف نجاحها على حسن إتخاد القرار الإستثماري الذي تتخذه في الحاضر لضمان نجاح و الزيادة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وما تساهمه في إحداث التنمية الاقتصادية ، ونظرا لأهمية هذا القطاع أخذت معظم الدول النامية تركيز جهودها عليها حيث أصبحت تسجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أتبتث قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الإقتصاديات المختلفة وبدرجة كبيرة ، فالتنمية تعتمد على ما تقدمه إستثمارات تلك المؤسسات ومدى مساهمتها في تحقيق ذلك .

فقد سعت الجزائر على غرار مختلف دول العالم إلى مواكبة قطاع المؤسسات الصغيرة وهذا من خلال إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات، وانسجاما مع توجيه سياساتها الاقتصادية وإدراكا منها بأهمية هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني

وبالتالي يمكن صياغة إشكالتينا في هذا الإطار كما يلي .

الإشكالية :

ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار و إحداث التنمية ؟

ولفهم الإشكالية المطروحة وتوضيح أبعادها نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهو واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- ✓ كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحداث تنمية بالجزائر ؟
- ✓ ما مدى مساهمة القطاع في التنمية ؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصيغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابة احتمالا للأسئلة المطروحة ،والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة:

- ✓ تحقيق التنمية مبنية على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منطلق أن هذه الأخيرة هي القاعدة لبناء المؤسسات الكبيرة .
- ✓ يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من طرف الدولة إلا انه يعاني من عدة صعوبات تعيق تطوره .

أسباب إختيار الموضوع :

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- ✓ موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار و إحداث التنمية من بين المواضيع الجديرة بالإهتمام والدراسة .
- ✓ إبراز علاقة الاستثمار بالتنمية وما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق ذلك .
- ✓ لما يشهده هذا القطاع من إنتشار وإهتمام الدولة .
- ✓ رغبة البحث في الموضوع .

أهذاف البحث :

نسعى من خلال دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق الأهذاف التالية :

- ✓ التعرف على المؤسسات الاقتصادية وبالتالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .
- ✓ التعرف على المساهمة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ التعرف إلى كيفية الوصول إلى التنمية من خلال مساهمة القطاع .

منهج البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث ومحاولة اختيار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه الملائم لتقرير الحقائق وفهم عناصر الموضوع،بينما تم الاعتماد على منهج تحليل الإحصائيات المقدمة من مدرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار من اجل بيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية .

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ،ارتأينا تقيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول بعنوان : مفاهيم حول المؤسسات الإقتصادية ، حيث خصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري بتقسيمه إلى مبحثين ، تطرقنا في البحث الأول إلى ماهية المؤسسة الإقتصادية مفهومها مهامها وتصنيفاتها أما المبحث الثاني قمنا بدراسة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول خصائصها أصنافها.

الفصل الثاني بعنوان :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية ،حيث اهتمت هذه الدراسة في المبحث الأول على ماهية التنمية الإقتصادية تعريفها إستراتجيتها وأهم مؤشراتها أما المبحث الثاني إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصادي والجانب الوظيفي و الإجتماعي وعلى مؤشرات الإقتصاد الكلي

الفصل الثالث بعنوان : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث درسنا في المبحث الاول دور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مفهومها هيئات وصناديق الدعم في المبحث الثاني درسنا تطوير الإستثمار ودعم تشغيل الشباب بالجزائر تطوير المؤسسات بولاية ورقلة والهياكل المرفقة لها.

حدود الدراسة:

من حيث المكان ركزنا في دراستنا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،أما الحدود الزمنية فقد قمنا بدراسة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة خمسة سنوات ، أي من سنة2007 الى غاية 2011

الفصل الأول

مفاهيم حول المؤسسات الإقتصادية

مقدمة الفصل :

إن المؤسسة الإقتصادية التي نراها اليوم بإختلاف تسمياتها و أشكالها و أحجامها و قطاع نشاطها كانت نتيجة تطورات متتالية عبر الزمن بدات بالإنتاج الأسري البسيط ثم ظهور الوحدات الحرفية ثم المؤسسات الصناعية و التكتلات الإقتصادية مرورا بتحولات اقتصادية كبيرة ، وقد لعبت هذه المؤسسات دورا هاما في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية بسبب تنوع خصائصها و إتساع نشاطها و إختلاف أنظمتها الإقتصادية لذلك إرتأينا تقديم وتعريف هذا النوع من المؤسسات بصفة عامة قبل التركيز على تامؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة وعملا بذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، الأول يوضح ماهية المؤسسة الإقتصادية في ثلاثة مطالب، الأول يحوي تعاريف حول المؤسسة الإقتصادية وخصائصها ،الثاني يحوي أهداف المؤسسة الإقتصادية أما الثالث فيظهر أصناف المؤسسة اللاإقتصادية. والمبحث الثاني يوضح ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرق في مطلبه الأول إلى مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، وفي مطلبه الثاني درس كل من خصائصها وأهميتها كما تناولنا في مطلبه الثالث تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول : ماهيـة المؤسسة الإقتصادية

المطلب الاول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية

أولا : تعريف المؤسسة الإقتصادية :

لقد قدمت للمؤسسة العديد من التعاريف في مختلف الأوقات و حسب الإتجاهات و المداخل ، و يمكن أن نعرضها في مايلى.[1]

و هذه بعض التعريفات الكلاسيكية التي أعطاها الإقتصاديون حسب الفترة الزمنية التي وجدت فيها :

1 –**تعريف تروشي :** " المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الإقتصادي " .

2 –**تعريف كارل ماركس :** " هي عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال ، وفي نفس المكان ، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع "

3 –**تعريف بروتو للمؤسسة بإستعمال مصطلح المنظمة :** " المؤسسة هي المنظمة التي تجمع عناصر الإنتاج و التي تنظمها بالشكل الذي تقوم به (الإنتاج) . فهي تجريد كالإنسان الإقتصادي ، وعلاقتها مع المؤسسات الواقعية كما للإنسان الإقتصادي مع الإنسان الحقيقي ، يمكن أن نجعل لها تمثيلا بإعتبار وعاء أين تنتهي عدة قنوات ، و التي تمثل عناصر الإنتاج ، و منها يخرج تيار وحيد يمثل المنتوج " .

من خلال هذه التعاريف نلاحظ :

- أنها تعرف المؤسسة الرأسمالية على أنها منظمة أو وحدة إنتاجية ، و هذا غير كامل نظرا لأن المؤسسة قد تتكون من عدة وحدات و قد تتوزع هذه الأخيرة في في أمكنة مختلفة ، أي ليس من الضروري وجود مؤسسة و عمالها في مكان واحد .
- وفي التعريف الثاني : أن المؤسسة تستعمل عددا كبيرا من العمال ، و كأن المؤسسة لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمال ، و هذا في الواقع ليس صحيحا لأننا قد نجد مؤسسات تستعمل عددا من العمال قد يصل إلى ثلاثة أو أقل ، تبعا لدرجة تطور و حجم ما تستعمله من وسائل إنتاج . كما أن العمال في نفس المؤسسة قد ينتجون أنواعا مختلفة من السلع قد تختلف حتى طبيعتها ، وتنتج في نفس وقت سلعا مادية .
- كما نجد في التعريف الثالث : أن المؤسسة تتميز بتنظيم عوامل الإنتاج بشكل يسمح لها بالقيام بالعملية الإنتاجية ، و العنصر المهم هو إعتبارها مفهوما تجريديا كما الإنسان الإقتصادي مع تقريب المعنى بالنسبة إلى الواقع . و هما عنصران هامان يرتبطان بطبيعة المؤسسة الإقتصادية في كل من الفكر و المجتمع الرأسماليين .

[1] - ناصر دادي عدون ، **المؤسسة الإقتصادية**- دار المحمدية العامة الجزائر- ص(8)

و أخيرا فإن التعريفات لم تحدد هل المؤسسة تنتهي مهمتها عند الإنتاج فقط أم ينتهي عند تبادل منتجاتها مع الغير ؟ و هذه النقاط نتجت ليس عن ضعف أصحاب التعريفات ، و إنما عن تقدم زمن وجودها و حسب مميزات المؤسسة آن ذاك و العلوم الإقتصادية كمختلف العلوم و التخصصات . حيث نجد الذين جاؤوا بعدها يعطون تعريفات أكثر شمولا :

4- تعريف فرانسوا بيرو : " المؤسسة شكل بواسطته و ضمن نفس الذمة تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة ، بهدف بيع سلعة أو خدمة في السوق ، من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار " .

5- و يقدم أيضا أن " المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما ، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته"

بالرغم من أن هذين التعريفين أكثر إتساعا من سابقيهما إلا أنهما لم يتطرقا إلى الناحية القانونية للمؤسسة و التي نجدها في التعريف التالي :

6- **تعريف لو بروتون** : " المؤسسة تعني كل شكل تنظيم إقتصادي مستقل ماليا و الذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق ".

و في الأخير يمكننا أن نعرف المؤسسة كما يلي :

التعريف الشامل : " المؤسسة هي كل تنظيم إقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و إجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو/ و تبادل سلعة أو/ و خدمات مع أعوان إقتصاديين آخرين ، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة ، و هذا ضمن شروط إقتصادية تختلف بإختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه ، و تبعا لحجم و نوع النشاط " .

ثانيا : خصائص المؤسسة الإقتصادية :

من خلال دراستنا لمفهوم المؤسسة يمكن إستخلاص بعض خصائصها ، و هي : [1]

1 -للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها .

2 -القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها .

3 -أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و عمالة كافية ، و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة .

4 -التحديد الواضح للأهداف و السياسات و البرامج و أساليب العمل ، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها .

[1] عمر صخري ،**إقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2007 ، ص(25)

5 –ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ، و يكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات و إما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أوالجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف .

6 –لابد للمؤسسة أن تكون مواتية للبيئة التي وجدت فيها و تستجيب لهذه البيئة ، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة و تفسد أهدافها .

7 –المؤسسة وحدة إقتصادية أساسية في المجتمع الإقتصادي ، فبالإضافة الى مساهمتها في الإنتاج و نمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد .

8 –يجب أن يشمل إصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها .

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية لنشاط المؤسسة الإقتصادية:

يسعى منشئو المؤسسات الإقتصادية العمومية منها و الخاصة الى تحقيق عدة أهداف ، تختلف و تتعدد حسب إختلاف أصحاب المؤسسات و طبيعة و ميدان نشاطها ، ولهذا تتداخل و تتشابك أهداف المؤسسة و نستطيع تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية :[1]

أولا: الأهداف الإقتصادية :

يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي :

1– تحقيق الربح : إن إستمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا إستطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها ، و بالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الإقتصادي ، خاصة إذا كانت في طور النمو . أو للحفاظ على مستوى معين من نشاطها نظرا لأن وسائل الإنتاج تتزايد أسعارها غالبا بإستمرار للتطور التكنولوجي .
و قبل هذا إستعمل الربح المحقق لتسديد الديون ، توزيع الأرباح على الشركاء أو على الأقل تكوين مؤونات لتغطية الخسائر أو الأعباء غير المحتملة أو المفاجئة .

2– تحقيق متطلبات المجتمع : إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي و تغطية تكاليفها . وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة فيه ، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي أو الدولي و هذا المعنى نجده في التعريف الكلاسيكي للمؤسسة إذ يعتبرها " وحدة إنتاج التي تحوز من الأسواق على عوامل الإنتاج التي تمزجها من أجل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة موجهة لتلبية طلب قابل للدفع معبر عنه في سوق معينة " .

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره، ص(25)

3- عقلنة الإنتاج : من بين مهام و اهداف المؤسسة تنظيم عمليات الإنتاج يتم ذلك من خلال الإستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للإنتاج و التوزيع بالإظافة إلى المراقبة جيدة لتنفيذ هذه الخطط أو البرامج .

ثانيا : الأهداف الإجتماعية :

من بين أهداف المؤسسة الإقتصادية ، الأهداف الإجتماعية التي تتمثل فيما يلي :

1- ضمان مستوى مقبول من الأجور : يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجوراً مقابل عملهم بها .

2- تحسين مستوى معيشة العمال .

3- إقامة أنماط إستهلاكية معينة .

4- الدعوة إلى تنظيم تماسك العمال .

5- توفير تأمينات و مرافق للعمال .

ثالثا : الأهداف التكنولوجية :

بالإضافة إلى ما قد سبق تؤدي المؤسسة الإقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي :

البحث و التنمية : مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية علميا . و ترصد لهذه العملية مبالغ قد تصل لنسبة بالغة من الأرباح ، وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها . و يمثل هذا النوع من البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة و خاصة في السنوات التي تلت كشف العلاقة بين عناصر التكوين و البحث و التكنولوجيا بتحسين مردودية المؤسسة و الإقتصاد عامة في بداية القرن الماضي .

المطب الثالث : تصنيف المؤسسات الإقتصادية :

أولا: تصنيف المؤسسات الإقتصادية وفق المعيار القانوني :

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين : مؤسسات خاصة أي تخضع للقانون الخاص و مؤسسات عامة أو عمومية أي تابعة للدولة أو القطاع العام و تخضع للتشريعات الخاصة به[1]

1 -المؤسسات الخاصة :

تتخذ المؤسسات الخاصة بدورها أشكالا متعددة ، و يمكن ضمها تحت نوعين أساسيين :

أ- المؤسسات الفردية :

تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى و يقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحيانا ، و قد يقدم أحيانا جزءا من عمل المؤسسة . و هذه المؤسسة التي تختلط فيها شخصيتها القانونية

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره، ص(81)

بشخصية صاحب رأس المال تعتبر الشكل النموذجي لمؤسسة القرن التاسع عشر ، إذ اقتبست نظرية الفائدة و الربح التي أعدت من طرف الإقتصاديين الكلاسيك .

و يأخذ هذا النوع من المؤسسات أشكالا تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات حرفية ، تجارية ..الخ و غالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا .

ب- مؤسسات الشركات :

في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام يتوزع فيها التنظيم أو التسيير و رأس المال على أكثر من شخص . كما أن هذه الشركات لا يمكن قيامها إلا بتوفر بعض الشروط وفقا للقانون التجاري ، مثل توفر الرضا بين الشركاء ، و الذي يشمل موضوع نشاط الشركة و قيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال و أن يكون خاليا من المغالطة أو التدليس أو الإكراه كما يشترط وجود محل لنشاط الشركة ، بالإضافة إلى وجود السبب و هو رغبة الشركاء في تحقيق الأرباح من وراء القيام بإنشاء الشركة .

و يمكن تقسيم هذه الشركات الخاصة إلى ثلاثة أقسام :

ب-1- شركات الأشخاص :

يمكن إعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لمجموعة من المؤسسات الفردية ، حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكبر.

ب-2- الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

تعتبر هذه الشركات أقل قدما بالنسبة للأنواع الأخرى ، حيث لم تظهر سوى في نهاية القرن التاسع عشر (1892) في قانون ألمانيا التجاري ثم أدخلت في القانون التجاري الفرنسي في سنة (1925) و إختلف في تحديد مكان هذا النوع من الشركات ، فمنهم من يضعه ضمن شركات الأشخاص و منهم من يضعه ضمن شركات المساهمة أو الأموال ، نظرا للشبه بينها .

ب-3- شركات الأموال (المساهمة) :

هي شركات تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأس مالها على شكل أسهم ، و تكون قيمة هذه الأخيرة متساوية و قابلة للتداول ، و يشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الإكتتاب العام و المساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها ، أي تكون المسؤولية محدودة بقيمة هذه السهم ، في حين أن الشركاء يتقاضون مقابلات أسهمهم على شكل أرباح موزعة إن تحققت ووافقت سياسة المؤسسة فعائدات الأسهم تتغير حسب تغير نتائج هذه المؤسسة و لا تمثل أعباء ثابتة لها.

2 -المؤسسات العمومية :

هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك . و تهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الإقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع و ليس هناك أهمية كبيرة للربح وإنما تعمل لتحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج أو تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية ، تنقسم هذه المؤسسات إلى نوعين وهما : مؤسسات عمومية و التي تأخذ بدورها شكلين (وطنية أو تابعة للجماعات المحلية) و مؤسسات نصف عمومية أو مختلطة .

ثانيا: تصنيف المؤسسات وفق المعيار الإقتصادي :

تصنف المؤسسات وفق هذا المعيار على أساس التقسيم الإجتماعي للعمل الذي تطور عبر الزمن تبعا لكل نشاط إقتصادي ممارس ، وقد تتفرع لثلاثة قطاعات نشاط رئيسية و هي : الفلاحة ،الصناعة و الخدمات أو مؤسسات القطاع الثالث .

1 –المؤسسات الفلاحية :

و تجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتوجاتها ، تربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري و غيره من نشاطات مرتبطة بالأرض و الموارد الطبيعية القريبة إلى الإستهلاك و عادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح جميع هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول ككل .

2 –المؤسسات الصناعية :

في قطاع الصناعة تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للإستعمال أو الإستهلاك النهائي أو الوسيط . و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية و صناعية مختلفة ، وكذا صناعات تحويل و تكرير المواد الطبيعية من معادن و طاقة و غيرها ، و هي ما يدعى بالصناعة الإستخراجية .....الخ .

3 –مؤسسات القطاع الثالث :

هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين ، و هي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة ، إنطلاقا من المؤسسات الحرفية ، النقل بمختلف فروعه ، البنوك و المؤسسات المالية ، التجارة ، الصحة و غيرها .

و أصبح هذا القطاع ينقسم إلى قسمين كبيرين ، الأول يشمل الخدمات الكلاسيكية مثل (التجارة ، الفندقة و السياحة) ، و الثاني يجمع الخدمات الحديثة مثل (الصناعة المالية و تأمين المعلومات ....الخ) .

ثالثا : تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم :

يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما ترتب على أساسها المؤسسات ، إلا أن هذا الحجم غالبا ما يقاس بعدة مؤشرات أهمها ما يلي :

1 -حجم الأرض أو المحل المادي :

إن هذا العنصر الذي يعتبر سهل القياس و المقارنة ، يمكن إستعماله و خاصة في المؤسسات الزراعية التي يرتبط نشاطها بشكل كبير بالمساحة التي تحوزها

2 -رأس المال :

و نميز بين عدة أشكال لهذا العنصر :

-رأس مال المؤسسة عند التأسيس :

و الملاحظ أن المقارنة بهذا الأساس تتصادم مع زمن تأسيس المؤسسات ، نظرا لأن هذا الزمن له تأثير على قيمة الأموال المرصدة للمؤسسة . كما أن تأثير التضخم أو تغير قيمة النقود تكون حسب الفترة الزمنية ، بالإضافة ألى أن المؤسسة قد ترفع من رأس مالها بواسطة الإحتياطات المختلفة القانونية منها و غير القانونية ...الخ ، و هذه الإحتياطات لها دور في إتساع المؤسسة ، و حيازتها على عوامل إنتاج أخرى . لدى فمن المستحسن أخذ رأس مال أكثر إتساعا و يشمل أكثر العناصر .

-رأس المال الدائم :

و هو يتكون من مجموع رأس المال الذي تأسست به المؤسسة بالإضافة إلى كل الإحتيطات و الديون للأجل الطويل ، حيث تؤثر هذه العناصر مجملة في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة ، كما أن رأس المال الدائم يؤثر تأثيرا مباشرا على الوضعية المالية للمؤسسة و على إمكانية الإقتراض و توسعها .

-رأس المال التقني :

و هو يعبر عن رأس المال الثابت عند ماركس ، و هو كل مالدى المؤسسة من وسائل إنتاج ماعدا اليد العاملة أو قوة العمل حسب تعبيره ، لإعتبارها العنصر المتغير بمعنى المنتج للقيمة بتحريك العوامل الأخرى . و هذا النوع من رأس المال يبدو أحسن مقياس لحجم المؤسسة الإقتصادية ، و لكن إذا كانت في نفس الفرع من النشاط الإقتصادي ، فلا يصح مثلا أن نقارن بين مؤسسة تجارية بواسطة هذا المقياس مع مؤسسة صناعية لأن طبيعة الأولى لا تستلزم رأس مال ثابت كبير ، إذ عملية البيع تتميز بحركة المواد و إستعمال أدوات أقل قيمة عكس المؤسسة الإنتاجية التي تستعمل وسائل إنتاج ذات تكلفة عالية بالإضافة إلى المخزونات التي يجب توفيرها بإستمرار لعملية الإنتاج .

3 -العمل :

و هو عنصر رغم بساطته السطحية يتميز بصعوبة القياس الحقيقي ، حيث نستطيع أن نقيس بالقيمة النقدية غير أنه لا يعطي معنى حقيقي لأن العمل يختلف طبقا لنوعيته ، و التي تتأثر بمستوى التكوين و

الخبرة و الأقدمية ، إذ غالبا هذه العناصر لا تقييم بشكل دقيق ، وحتى لو قيمت لا تعطي القيمة الحقيقية للعمل المنفق من أصحابها إضافة إلى إمكانية الوقوع في نفس مشاكل رأس المال . لهذا فيمكن إقتراح عنصر آخر أكثر أهمية و دقة و هو نسبة رأس المال التقني .

4 –نسبة رأس المال التقني :

و هي نسبة تتكون من بسط يعبر عن رأس المال الثابت C و هو وسائل الإنتاج المادية من وآلات و أجهزة و مواد اولية و مقام يعبر عن رأس المال المتغير V حسب تعبير ماركس ، أي قيمة الأجرة التي تقدم للعامل مقابل عمله وفقا لقواعد نشاط المؤسسة الرأس مالية ، و هذه النسبة لها دلالة جد مهمة فإرتفاعها يدل على إستعمال أكثر للتقنية أو لوسائل الإنتاج و أقل للعمل ، و يكون العكس في حالة إنخفاضها إلا أنه تفاديا لسوء الإستعمال فإنه يجب إستخدامها في نفس الفرع من القطاع الإقتصادي .
و الملاحظة التي نستنتجها من هذه المعايير لقيلس حجم المؤسسات أنها تعتبر مؤشرات تقريبية لا تصلح بشكل مفيد في عملية المقارنة إلا في حالة أجد مؤسسات ذات طبيعة مشتركة ، و تتساوى في مدة إنشائها أي عمر وجودها و تتقارب في التكنولوجيا المستعملة فيها بشكل عام .

5 –رقم الأعمال:

يتمثل في قيمة المبيعات (خارج الرسم) و يعتبر مقياسا ذا أهمية ضعيفة ، فقد يتساوى رقمي أعمال مؤسسستين تختلفان في عدد العمال و وسائل الإنتاج ....الخ ، كما أنه لا يقيس نتائج المؤسسة ، حيث يمكن تحقيق رقم أعمال ضخم لكن المؤسسة في حالة خسارة . كما تجدر الإشارة أن رقم الأعمال لا يعتبر كمؤشر لبعض المؤسسات مثل البنوك و شركات التأمين .[1]

القيمة المضافة :

يمكن تعويض رقم الأعمال بالقيمة المضافة و هي أحسن تعبيرا منه ، حيث تمثل القيم المنتجة الجديدة في المؤسسة ، و هي مقياس يتأثر بكل العوامل الأخرى ، فشمولها لعوائد عوامل الإنتاج المختلفة تستطيع التعبير عن قيمة هذه العوامل بشكل يسمح بالمقارنة بين المؤسسات في نطاق أوسع من كل المؤشرات السابقة ، كما أننا نستطيع بواسطة هذه القيمة تتبع تطور المؤسسة عبر الزمن .
يمكن القول أن تصنيف المؤسسات بشكل عام يتحلى بصفة التقريب ، ويبقى إختيار معيار التصنيف تابعا لمميزات و إعتبارات المؤسسة .
و من جهة أخرى فهناك تصنيف آخر للمؤسسة حسب الحجم ، إذ يتم الفصل بين مؤسسات صغيرة و متوسطة (PME) و مؤسسات كبيرة (GE) .

رابعا : المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

المؤسسات الكبيرة هي المؤسسات التي تستعمل أكثر من أو ما يساوي 500 عامل لو كان المعيار المستخدم في التصنيف هنا هو معيار عدد العمال ، كما أن هذه المؤسسات تتواجد في مختلف الفروع و

[1] شيخ لابري ، الإقتصاد والمؤسسة ، دار الصفحات الزرقاء الجزائر ، ط 2003 ، ص (20)

التخصصات الإقتصادية .و يزداد حجم المؤسسة كبرا كلما كانت أكثر تخصصا وتركيزا للمجهودات على التكنلوجيا ،إدارة الأموال ، عدد كبير جدا من العمال .....الخ . و تختلف في كونها حكومية أو خاصة أو مشتركة وكمثال عليها نذكر مؤسسات البترول ، الطاقة النووية ، و الشركات متعددة الجنسيات على مستوى السوق الدولية .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إعتبارا للمعيار السابق ذكره فهي في الغالب تستعمل عددا في حدود 499 عاملا كأقصى حد وهي في الغالب تعمل على دعم المؤسسات الكبيرة كمثل مجال المقاولة من الباطن إضافة إلى أنها قد تكون الخطوة الأولى لتشييد مؤسسات كبيرة . وبما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي محل دراستنا فسنتطرق إلها بالتفصيل في المبحث الموالي .

المبحث الثاني : ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث في الأوساط الاقتصادية نظرا للتطور الكبير الذي شهدته اقتصاديات العالم رغم عدم القدرة على تحديد مفهوم دقيق له فهو يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم ما أدى إلى عدم القدرة على تحديد مفهوم شامل لهذه المؤسسات و اختلاف في المعايير الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديده .

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل في معياري الكمية والنوعية كالتالي :

1- المعايير الكمية : تعتبر من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تتمثل في مجموعة من المؤشرات التقنية ، الإحصائية والنقدية والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات وتتمثل فيما يلي :[1]

1 -معيار رأس المال : يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع غالبا برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة ، إلا أن هذا المعيار يبقي مختلف من دولة إلى أخرى .

2 -معيار حجم الموجودات : أي ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة .

3 -معيار رقم الأعمال : يستعمل لقياس مستوى نشاك المؤسسة وقدرتها التنافسية ، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن أكبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة .

4 -معيار العمالة : من أكثر المعايير استعمالا وذلك :

[1] عبد الله خبابة ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،ط2013 ، ص 13

- بساطة الاستخدام والتطبيق .
- سهولة الحصول على المعلومات .
- الثبات النسبي .

5 -معيار معامل رأس المال : هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل و رأس المال ، لتفادي النقص الذي يمكن أن تسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج .

معيار رأس المال = رأس المال الثابت / عدد العمال

2- المعايير النوعية : إن المعايير الكمية لا تكفي لوحدها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لاختلاف قيم هذه المعايير من دولة إلى أخرى ومن نشاط لآخر فيصبح التعريف غير شامل وصحة تطبيقه نسبية فإضطر المحللون إلى اعتماد معايير أخرى تتركز على خصائص ومميزات هذه المؤسسات [1].

1 -المعيار القانوني : يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه ، فعادة ما تأخذ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم .

2 -معايير الإدارة (التنظيم) : وتصنف إلى المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية :

- الجمع بين الملكية و الإدارة .
- قلة عدد المالكي رأس المال .
- ضيق نطاق العمل .
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية .
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير .

3 -معيار الاستقلالية : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة ، أي أنها تمتلك على الأقل 50 % من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك .

4 -المعيار التكنولوجي : حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى .[2]

ثانيا : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وذالك باختلاف في معايير التنصيف المعتمدة من كل بلد بتباين الإمكانيات والمواد ومستويات وظروف التطور الاقتصادي

[1] عبد القادر حاجي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماستر في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة ورقلة ، 2011 ، ص (6)

[2] عبد الله خبابة ، مرجع سبق ذكره ، 2013 ، ص (15)

وفيما يلي موجز للتعارف الرسمية أو الأكثر انتشارا،والسبب في اختيار تعاريف هذه الدول راجع إلى أن تجاربها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت من أنجح التجارب بين دول العالم وأولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع لما له من أهمية اقتصادية إلى جانب التطرق للتعريف المعتمد في الجزائر.

1 -تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن المؤسسات الصغيرة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإداراتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معياري المبيعات وعدد العاملين، ولذلك فقد حدد القانون حدود عليا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(1-1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارية بتجزئة	**من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية**
مؤسسة التجارة بالجملة	**من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية**
المؤسسة الصناعية	**عدد العمال 250 عامل أو أقل**

المصدر: جمعة مفاتيح ، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة ،2011-2012

2 -تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حسب قانون 30 أفريل عام 1996 والمتعلق بتعريف هذه المؤسسات بحيث يستخدم التعريف معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية ، وقد ميز الاتحاد الأوربي ما بين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- **المؤسسة المتوسطة :** هي تلك المؤسسة التي:
  - تشغل أقل من 250 شخص .
  - أو يكون رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو .
  - أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون أورو .
- **المؤسسة الصغيرة :** هي تلك المؤسسة التي :
  - توظف أقل من 50 شخص .
  - أو رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 مليون أورو .
  - أو إجمالي الميزانية السنوية ا يتجاوز 5 مليون أورو .

[1] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية لنشر والتوزيع، ط1، 2011ص(20)

- **المؤسسة المصغرة** : هي المؤسسات التي توظف أقل من 10 أشخاص عمال ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 2 مليون أورو.

فمن التعاريف نجد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذاتية التسيير مهما كانت طبيعتها القانونية

3- **تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : فقد عرفها المشرع عام 1985 بأنها تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط أو شرطين مما يلي :

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون $.
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 6، 65$.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد على 250 شخص . [1]

4- **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن اليابان قد تبنت نهضتها الصناعية معتمدة بدرجة الأولى على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وكانت أول خطوة في تشجيع وتنمية وتطوير هذه المؤسسات في اليابان، وقد تم تعريف واضح ومحدود لهذه المؤسسات، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور لها، حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المنشأة الصغيرة ومحاولة تدليلها[2]

الجدول رقم (1-2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

نوع النشاط	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات بالتجزئة	50 عاملا أو أقل	50 عاملا أو أقل
الخدمات	50 عمال أو أقل	50 أو أقل

المصدر: جمعة مفاتيح ، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة ،2011-2012

كانت أولى محاولات إبراز دور هذا القطاع الهام والتعريف به قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي عرفها على أنها، كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دج

وبالرغم من اختلاف المفاهيم و التعاريف التي تعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انها تتقارب كلما قسمت على عدد من المعايير نذكر منها:

- ✓ عدد العمال في المؤسسة
- ✓ حجم رأس المال

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

[2] جمعة مفاتيح ، **دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة ،2011-2012

- ✓ رقم الأعمال
- ✓ الاستقلالية في تسيير المشروع

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تتصف بمحدودية قدراتها مقارنة بالمؤسسة الكبيرة سواء من حيث رأس المال المستثمرين عدد العمال المستخدمين رقم الأعمال أو من حيث الاستقلالية في تسير المشروع، ولقد أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية، فصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- **المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون
- **المؤسسة الصغيرة:** فهي التي تشغل ما بين 10–49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار
- **المؤسسات المصغرة:** فهي التي تشغل من 1عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينارا أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

والجدول الأتي تصنيف المؤسسات لصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

الجدول رقم (1-3): تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي مليون دينار	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: عبد الله خبابة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،طبعة 2013 ، صفحة 19

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها

أولا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات مجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وهذه الخصائص قد أكسبتها مرونة اتجاه البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها خاصة فيما يخص تخفيض التكاليف وهذا ما مزاد من أهميتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية ومن هذه الخصائص ما يلي:[1]

1 سهولة التأسيس (النشأة) :

[1] عبد الله خبابة ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنصر السهولة في إنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2 -الاستقلالية في الإدارة :

تتركز معظم القرارات على مستوى مالكها إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعله يتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها مما يسهل من قيادة هذه المؤسسة وتجديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة .

3 -سهولة وبساطة التنظيم :

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المصغرة) ، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع و التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط و اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ .

4 -مركزية التدريب الذاتي :

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب أثناء العمل ، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها ، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات .

5 -المرونة :

هي القدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يساعد على توزيع عادل للدخول والثروة وتحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي للتنمية .[1]

6 -نظام معومات داخلي يتميز بقلة التعقيد :

يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها داخليا أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا ، وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .

7 -جودة الإنتاج :

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع اللأردن ، ط2012 ، ص35

إن التخصيص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية ، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية ، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق و إحتياجات المستهلكين ، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور ويستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير الإنتاج .

8 -توفير الخدمات للصناعات الكبرى :

إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محددة ، أيدي عاملة) ، حيث تتم هذه العمليات وفق التعاقد من الباطن (المناولة)

9 -قصر فترة الاسترداد :

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية اقصر من غيرها من الشركات نتيجة لـ :

- صغر حجم رأس المال المستثمر .
- سهولة التسويق .
- زيادة دورات البيع .
- قصر دورة الإنتاج .

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية:[1]

1 -استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

2 -إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشائها في المناطق المعزولة والنامية .

3 -تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية و خدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن .

4 -تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.

5 -تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة .

6 -تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.

7 -الإبداع والابتكار .

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص (35)

8 -مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى .

9 -خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية .

المطلب الثالث: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنواع مختلفة ، وبهذا الصدد فإنه يتم اعتماد مجموعة من المؤشرات لتصنيف هذه المؤسسات ومنها :[1]

أولا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانيتها

ويرتكز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية و التسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 -المؤسسات العائلية:

تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان ، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محدد ا بكميات محدودة جدا.

2 –المؤسسات الحرفية :

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي .

ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي :

– اعتمادها في عملية الإنتاج على عنصر العمل .

– معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا .

– الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا .

– التنظيم التسييري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي المحاسبية ،التسويق،التخزين ..إلخ

– تعمل في معظم الأحيان في القطاع الغير الرسمي ، خاصة المؤسسات العائلية .

3 -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه متطورة :

[1] فلاح حسين الحسني ، **إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز** ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ط 2006 ، ص (24)

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من الناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة و الشبه متطورة ، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور و مواكبة العصرنة وفقا لمعيار الجودة كما تتميز بوجود نظام هيكلة بسيط و استعمال أيدي عاملة أجيرة ، فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ثانيا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا إستهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز .

1 -مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية

نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الإستهلاكية المتمثلة في :

– المنتجات الغذائية .
– تحويل المنتجات الفلاحية .
– منتجات الجلود و الأحذية والنسيج .
– الورق ومنتجات الخشبية ومشتقاته .

التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءمتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها .

2 -مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة

ونجد أن المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعية الوسيطية والتحويلية المتمثلة في :

– تحويل المعادن .
– الصناعات الكيماوية والبلاستيك .
– الصناعات الميكانيكية و الكهربائية .
– صناعات مواد البناء .
– المحاجر والمناجم .

و تعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة .

3 -مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة ، احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج ، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها الأمر الذي لا يتماشى و إمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا

المجال ، إذ تنحصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل .

ثالثا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها :

1 -مؤسسات التنمية الصناعية :

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخامة إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة ، يمكن توضيحها كالأتي : [1]

- الأنشطة التي تقبل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا ، وبالتالي يمكن أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها ، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها .
- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة ، وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين .
- صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي .
- المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير) تلك المؤسسة التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات ، معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خدمات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة لا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة أو باهظة التكاليف .

2 -مؤسسات التنمية الزراعية :

وتمس النشاطات الفلاحية التالية :

- مشروعات الثروة الزراعية : إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستكية .

[1] عبد القادر حاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص(14)

- مشروع الثروة الحيوانية : كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشقاتها .
- الثروة السمكية : كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك .

3 -مؤسسات التنمية الخدمية والتجارة :

- **مؤسسات التنمية الخدمية :** وتشمل المؤسسات التي تقوم بـ الخدمات المصرفية ، الفندقية ، السياحية ، خدمات الصيانة ، والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل و التفريغ ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر ، الخدمات الاستشارية أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير ، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة .
- **المؤسسات التجارية :** وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث ، والمتاجر السوبر ماركت .
- **مؤسسات المقاولة :** تعتبر المقاولة من الباطن من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . ويمكن القول بأن المقاولة الباطنية هي العملة التي بموجبها يقوم التعهد بإتمام أعمال معنية للغير بمقابل، و إن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء و الأشغال العمومية تعتبر المقولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل والتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل بحيث تأخذ الأشكال التالية :
- تنفيذ الأشغال : يتمثل في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ الأشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك خلال مدة محددة بمقابل .
- الإنتاج : تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها .
- تقديم الخدمات : حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة .

غالبا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أمل المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان .

رابعا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية

بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نميز مجموعة أخرى من الأنواع كالتالي :

1 - **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية** : هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسط يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

2 - **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة** : هي جميع المؤسسات التي تعود مكيتها لقطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة ، شركات ذات مسؤوليات محددة ، أو شركات تضامنية ، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية ، وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العلم .

3 - **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة:** و تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة.

ملخص الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شريان الحياة الاقتصادية كونها،العمود الأساسي الذي ترتكز عليه اقتصاديات مختلف الدول ، فقد حظيت في الآونة الأخيرة تصاعد اهتمام الدول المتقدمة

والنامية و على حد السواء بالمؤسسات الصغيرة ،وذلك إدراكا منها لدورها الحيوي والفعال الذي تلعبه في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي نظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الرفع من الكفاءة الإنتاجية ،والتقليص من البطالة ورفع مستوى المعيشة وغير ذلك من الأهداف التي تمثل في مجملها دفعا حقيقيا لعجلة التنمية .

الفصل الثانـي

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية

مقدمة الفصل :

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي من هذا المنطلق وللتخلص من التخلف وسد الهوة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة ، وبعد حصولها على استقلالها السياسي توجهت إلى بناء اقتصادياتها التي كانت تحت وطأة الاستعمار ، حيث وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية على وجه أخص قضيتها الأولى وجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة مادية كانت أم بشرية .

من أجل إلقاء نظرة على كل هذه الجوانب فإننا ارتأينا التطرق في هذا الفصل كمبحث أول إلى التنمية كضرورة حتمية تفرضها المنهجية ثم إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية ومحدداتها

أولا :مفهوم التنمية الاقتصادية

1 -تعريف النمو الاقتصادي

يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي عند زيادة الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال يسمى النمو الاقتصادي[1]

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن

متوسط الخل الفردي = الدخل الكلى / عدد السكان

مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد الزيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم .[2]

2 -تعريف التنمية الاقتصادية

تعني التنمية الاقتصادية تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد والدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن وهو يختلف عن مفهوم النمو الاقتصادي ، وعلى ذلك فإن التنمية الاقتصادية إنما تمثل دخول الاقتصاد القومي في مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، وقيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي ، فهي بذلك عملية إرادية من جانب المجتمع . [3]

التمنية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ، ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمان . [4]

تنطوي التنمية الاقتصادية على تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للفرد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي .

فالتنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها :

1 -الشمولية : فالتنمية تعتبر شاملة ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية

---

[1] مالكولم جيلز ، ميكل رومر ، **لاقتصاديات التنمية** ، دار المريخ للنشر الرياض المملكة الربية السعودية ، ط1995 ، ص13

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية**، دار الجامعة 84 شارع زكرياء غنيم تانيس سابقا ، ط 2003/2002 ، ص 12

[3] حسين درويش العشري ، **التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية بيروت ، ط 1979 ، ص 63

[4] محمد عبد العزيز عجيبة ، محمد على الليثي ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية الاسكندرية مصر ، ط 2004 ، ص 20

والديمقراطية ومزيدا من المشاركة و اللامركزية ويتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية .

2 - حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن بحيث يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل .

3 - حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة .[1]

ثانيا: مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل لكن وقبل ذالك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض الأقطار ولابد من الإشارة كذالك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن يتجلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

1 - **المرحلة الأولى:** تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذالك في هذه المرحلة يتم التركيز على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2 - **المرحلة الثانية:** تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذالك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

3 - **المرحلة الثالثة :** تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

4 - **المرحلة الرابعة:** تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ثالثا : محددات التنمية الاقتصادية :

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 17

إن محددات التنمية هي مجموع العوامل التي تساعد على دفع التنمية وتسريع وتيرتها التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ونذكر منها ما يلي :

1- الأسواق المحلية:

يرى الاقتصادي كيند لو بوغر " Kind le berger " أن للسوق المحلية أهمية كبيرة في عملية التنمية ، لأنه يرى أن التصنيع لابد أن يعتمد في البداية على الأسواق المحلية ، لأن فرص التصدير تكون محدودة في البداية بسبب المنافسة الدولية التي تتطلب مواجهتها كفاية إنتاجية عالية في المرحلة الأولى للتصنيع .

وقد يؤدي ضيق الأسواق المحلية إلى تقييد حجم المشروعات ووجود فائض غير منشغل في طاقتها الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم الانتفاع بمزاياه .

2- الموارد الطبيعية:

إن توفر الموارد الطبيعية وتنوعها بشكل كبير عاملا مساعدا على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية ويهيئ لها فرصة أفضل ، وقد لا يؤدي النقص في بعض هذه الموارد إلى الوقوف في وجه تحقيق التنمية ، إذ يمكن إحلال عامل إنتاجي محل عامل آخر ، وعن طريق التجارة والتبادل يمكن الحصول على بعض الموارد النادرة .

3- البيئة الأساسية اللازمة :

تشمل البنية التحتية للمشروعات العامة كشبكات المواصلات ومحطات المياه والمدارس وغيرها ، والتي يطلق عليها اسم مشروعات البنية التحتية أو القاعدية .

ولذلك ينصح الاقتصاديون الدول النامية بتخصيص نسبة عالية من الدخل لإقامة هذه المشروعات الحيوية والتي لا يمكن أن تنهض اقتصادها دون أن تتوفر هذه المشروعات ولكن القدرة المالية للدول النامية تقف كحاجز أمام تشييد هذه المشروعات الكبيرة مما تتطلبه من مبالغ ضخمة زهدا ما يعكسه عدم كفاءة أدائها الاقتصادي .[1]

المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية

يقصد بإستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدول في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي ولاشك أن هذا الأسلوب يختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وباختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي و الأهداف الموجودة في عملية التنمية الاقتصادية .

[1] عبد القادر حاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

يراعى أن إستراتيجيتي الاستثمارات المتوازنة واستثمارات الدفعة تتفقان معا أن التنمية الاقتصادية تفترض " دفعة قوية " ينطلق بالاقتصاد القومي من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي أو بمعنى آخر فإن التنمية الاقتصادية تفترض جهدا أدنى يجب بذله للوصول إلى مرحلة النمو الذاتي وينحصر الخلاف بين الإستراتيجيتين في تحديد النشاط الذي يلزم أن تتجه إليه الاستثمارات .[1]

أولا : الدفعة القوية

تمثل أحد العناصر الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية وأن الدفعة القوية تعني ضرورة بذل حد أدنى من الجهد الإنمائي حتى يمكن تحقيق النمو الذاتي الاقتصادي القومي .

ويتحدد حجم الدفعة القوية بمقدار الاستثمارات اللازمة للوصول بالمجتمع إلى هذه المرحلة، أي مرحلة النمو الذاتي ، ويقدر " روستو " Rostow ذلك القدر من الاستثمار بما يتراوح بين 10% و 12.5% من الدخل القومي ، وذلك على أساس أن الهدف هو تحقيق معدل للنمو الاقتصادي قدره 2 %سنويا أي بمعنى آخر تحقيق زيادة في السكان يتراوح بين 1% و1.5% سنويا .

ثانيا : إستراتيجية الاستثمارات المتوازنة

تسمى أيضا بإستراتيجية النمو المتوازن ، وتنبني هذه الإستراتيجية على البلاد المتخلفة التي تعاني من انخفاض الميل الاستثمار بهذه البلاد ، ويرجع انخفاض الميل الاستثمار إلى ضيق حجم السوق نتيجة لانخفاض مستويات الدخول ، الأمر الذي يعرض الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة لمخاطر كبيرة ، من هنا فإنه ينبغي القيام بعدد كبير من صناعات السلع الاستهلاكية المتلازمة زمنيا هكذا نجد أن إستراتيجية النمو المتوازن هي أداة توسيع نطاق السوق وزيادة الميل للاستثمار ، بحيث تستخلص إستراتيجية النمو المتوازن على ملاحظتين هما :

1 -أنها تنادي بتحقيق توازن أفقي بين الصناعات الاستهلاكية فهي بذلك لا تستلزم تحقيق توازن رأسي بين الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية والاستثمارية في الصناعات الرأسمالية.

2 -أنها تفرض أن يكون التصنيع للسوق الداخلي فقط وذلك نظرا للعقبات التي تواجه التصنيع للسوق الخارجي في البلاد النامية.

ثالثا : إستراتيجية الاستثمارات الدفعة (النمو الغير توازني)

تؤكد إستراتيجية النمو غير التوازني أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحققت في صورة إطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي الأخر إلى مضمار هذه الإستراتيجية على أن التاريخ الاقتصادي بالصورة التي تفرضها نظرية النمو المتوازن .

فالنمو الاقتصادي يتحقق أولا في عدد من القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر.

-أما الطريق المباشر فيكون بزيادة طلب القطاعات القائدة على السلع الوسيطة والخدمات .

[1] حسين درويش العشري ، مرجع سابق ، ص 102

–وأما الطريق غير المباشر فيكون بواسطة زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ويؤدي الاستثمار في أقطاب النمو إلى حدوث إختلال في التوازن أما الاستثمارات التي تتولد في القطاعات الأخرى فمن شأنها أن تعمل على استعادة التوازن الذي اختل وهكذا تحدث التنمية الاقتصادية تبعا للأسلوب النمو الغير المتوازن .

رابعا :إستراتجية التنمية القطبية :

تعود فكرة التنمية القطبية أو أقطاب النمو بالأساس إلى الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بييرو" مند الخمسينيات ، حيث أنه التزم بإستراتجية النمو غير المتوازن ، لكنه حاول البحث في نفس الوقت عن طريقة لتحقيق الاندماج بين القطاعات الاقتصادية عن طريق تجميع الصناعات في منطقة جغرافية واحدة .

تشكل هذه الإستراتيجية العمق المنطقي لإستراتجية النمو غير المتوازن ، فالالتزام لهذه الإستراتجية يستلزم قبل كل شيء الاستلزام بإستراتجية النمو غير التوازني ويعود هذا الترابط بين الإستراتجيتين لأن الإقرار بوجود الاستثمارات المحرضة والمشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عن كيفية رؤية تطورها في الزمن وآثارها على البيئة العامة المحيطة بها .

إستراتجية التنمية القطبية تشكل على هذا الأساس جهدا باتجاه ترتيب وتنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات .[1]

خامسا :إستراتجية إحلال الواردات :

تعتبر من إستراتجيات التصنيع التي عملت بها الدول النامية مند بداية استقلالها السياسي ، وتعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما كنا نستورده من قبل أن ننتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم يكن بهذا الإنتاج ، وفحوى هذه الإستراتجية أن تقوم الدول النامية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستوردها من الخارج .

يستفاد من إحلال الواردات فائدتين هامتين هما :

- أن المنتج المحلي يصبح في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية ، وذلك أن السلع المستوردة بعد إضافة التعريف عليها تصبح غير قادرة على منافسة السلع المحلية .
- ينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع ،مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة التي كان يتم استردادها من قبل .

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – إستراتجيات)** ، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان – الإردن ، ط 2012 ، ص 175

سادسا : إستراتجية بناء الصناعات للتصدير :

بعد فشل إستراتجية إحلال الواردات في أغلب الدول التي طبقتها لما لها من آثار سلبية بدأت تسري دعوة جوهرها المطالبة بإستراتجية جديدة للتنمية هدفها التصنيع نحو للأسواق الخارجية ، تعني التركيز على إنشاء صناعات معينة يكون الهدف منها تصدير جزء أو مجمل منتجاتها بشكل مباشر .

لم تنطلق الدعوة من فراغ وإنما من استقرار للوقائع الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة وأهمها مايلي :

- زيادة الحاجات الاستيرادية الهامة للدول المتخلفة سواء من السلع الرأسمالية أو من الأغذية ، وقد أدى إلى هذه الظاهرة نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات والذي دفع إلى زيادة استرداد السلع الرأسمالية و الوسيطية وصاحبه إهمال قطاع الزراعة ومن ثم زيادة استرداد الغداء أيضا .
- انخفاض مستوى جودة المنتجات الاستهلاكية المصنعة في البلاد المتخلفة وذلك نظرا لارتفاع و استمرار حائط الحماية تحث حجة " الصناعة الوليدة " في نفس الوقت الذي شهد بدء نقل بعض الصناعات من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المتخلفة .

سابعا : إستراتجية التوجه الداخلي أو الاعتماد على الذات :

بعد فشل إستراتيجية إحلال الواردات وبناء الصناعات للتصدير في تحقيق طموحات البلاد المتخلفة وشعوبها بشكل فردي أو بالجمع بينهما ، كما أنهما لم تستطيعا في النهاية إدخال تغيرات على بناها الهيكلية مما حال دون القضاء على التخلف والتبعية .

إن نقطة البدء في هذه الإستراتجية تنطلق من أن الإنتاج يجب أن يكون لتغطية السوق المحلي بمعنى إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان وانطلاقا من هنا سيتحدد أجور كل فرع من الفروع الاقتصادية (صناعة – زراعة – خدمات ...) و انتهاء بالعلاقات مع العالم الخارجي . [1]

المطلب الثالث : أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية

يعتبر كل من الناتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة من أهم المؤشرات الاقتصادية في قياس التنمية لما يقدمانه من تصوير دقيق للقيم الاقتصادية .

أولا : الناتج المحلى الإجمالي و القومي :

يعتبر كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي من المؤشرات والمقاييس الاقتصادية الشائعة لتقييم وقياس حجم اقتصاد أي دولة ، ومن خلال المقارنة بين هذه المؤشرات خلال فترة زمنية سابقة نستطيع أن نحدد ما إذا كان هناك نمو أو إنكماش في اقتصاد دولة ما . [2]

1 -الناتج المحلي الإجمالي :

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ، ص 189

[2] عصام الملا ، **التحليل الاقتصادي وآثاره على أسواق المال** ، Sefit2005@yahoo.com ، ص 2

هي عبارة عن إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة) كل شيء يتم إنتاجه داخل الدولة يتم احتسابه بغض النظر عن جنسية منتج السلع أو مقدم الخدمات ، يعتبر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي علامة اقتصادية إيجابية وقوية على نمو اقتصاد الدول لأن زيادة قيمة السلع والخدمات يعكس ارتفاع في مستوى التوظيف وزيادة العمالة وزيادة الدخل .

1 1 – الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي :

عند احتساب إجمالي قيمة السلع والخدمات في الوقت الحالي ومقارنته بمثله فيما سبق فإن التغيرات في معدلات التضخم يمكن أخدها في الاعتبار لذا يقوم الاقتصاديون بحساب الناتج الإجمالي الحقيقي من خلال أخد تأثير التضخم في الاعتبار وبهذا يتم تحديد ما إذا كان هناك نمو حقيقيا في الاقتصاد أم لا .

1 2 – حساب الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)

يقاس الناتج المحلي الإجمالي كما يلي :

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

C: الاستهلاك أو الإنفاق الحكومي .

I: الاستثمار .

G: الإنفاق الحكومي .

X: إجمالي قيمة الصادرات .

M: إجمالي قيمة الواردات .

2 – الناتج القومي الإجمالي : Gross National Product (GNP)

يقيس الناتج القومي الإجمالي قيمة السلعة والخدمات المنتجة داخل الدولة ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار جنسية منتج السلع أو مقدم الخدمة فالناتج القومي الإجمالي يتضمن قيمة السلع والخدمات للشركات المحلية داخل حدود الدول الأخرى ، في مقابل ذلك فإنه لا تتضمن قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الدولة ولكن من قبل شركات أجنبية .

$$GNP = C + I + G + (X - M) + NGP$$

NGP: صافي مدفوعات المنتجين : وهو عبارة عن الفارق بين السلع والخدمات المنتجة محليا بواسطة شركات أجنبية وقيمة السلع والخدمات المنتجة خارجيا بواسطة شركات محلية .

الجدول رقم (2-1) :الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوى الشرائية

السعر الجاري للدولار الأمريكي بليون

البلدان	2008	2009	2010	2011	2012 f
البلدان النامية	31.711.1	32.756.8	35.435.9	38.0507	41.055.4
البلدان المتقدمة	38.327.2	37.366.7	38.829.0	40.185.4	41.787.5
العالم	70.038.3	70.123.6	74.264.9	78.236.1	82.842.9

مصدر :صندوق النقد الدولي 2011 ، مؤشرات التنمية العالمية

f: تمثل توقع الصندوق النقد الدولي

ثانيا: القيمة الاقتصادية المضافة" أو ما يعرف بـ Economic Value Added (EVA)

القيمة الاقتصادية المضافة هو مصطلح تم وضعه كعلامة تجارية بواسطة مؤسسة ، وتعرف بأنها: هي الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن تكلفة جميع أنواع رأس المال المستعمل.

كيفية حسابها:

لحساب تلك القيمة الاقتصادية المضافة، تحتاج إلى حساب رأس المال المستثمر في الشركة لتحقيق هذا الربح بعد أن تستخرج الربح الصافي للشركة وهو ربح مخصوم منه الضرائب ، عليك أولًا أن تضع نسبة تكلفة لرأس المال المستعمل، ثم تطرح هذه التكلفة من الربح الصافي.

تكلفة رأس المال= نسبة تكلفة رأس المال المستعمل × رأس المال .

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح الصافي – تكلفة رأس المال

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى النشاط الاقتصادي

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صغار المستثمرين يعود أساسا لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة الاستردادات لرأس المال المستثمر إذ تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضائع والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاستردادات ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها كما تتميز بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموعة الخصوم وحقوق أصحاب المشروع بالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الانسحاب .

نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة ، هذه المؤسسة تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة [1]

وبهذا فهي تساهم في تشجيع الاستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة والذي يساعد مباشرة في :

- الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل .
- توفير الموارد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان .
- تصريف منتجات المؤسسات الكبيرة .
- تساعد على زيادة حجم المبيعات والتوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين .
- امتصاص فوائد الأموال العاطلة والمدخرات والعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها .
- العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها .
- التجديد في الخدمات والمنتوجات المقدمة .
- استغلال الثروات المحلية .
- القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي .
- التأثير في مستوى الاقتصاد الكلي . [2]

ثانيا : الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقاولة من الباطن

تساعد المقاولة الباطنية على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

---

[1] عبد القادر حاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 55

[2] زينب أولاد سيدي عمر، عبد الوهاب الإمام ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر حالة ولاية غرداية** ، شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال ، جامعة ورقلة ، ط 2007-2008 ، ص 21

تسجع المقاولة الباطنية التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي تساهم في خلق التجديد ، كما أن التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة فرضت على المؤسسات الاقتصادية بإخلاف أحجامها والاهتمام بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال .

كما أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى مؤسسات المقاولة من أجل تحسين نوعية المنتوج ، كما يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تستفيد من المقاولة الباطنية من خلال :

- إقتصاد التكاليف من خلال التقليل من القوة العاملة ورؤوس الأموال التي قد تتحملها .
- التكنولوجية والجودة في الإنتاج التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية

تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن الجهوي للإنتشار الصناعي ، إذ نجد أن معضم المناطق الريفية تعاني من العزلة الاقتصادية ، ولهذا نجد أن هذه الدول تحاول دائما فرض نوع من التوازن بتشجيع المشاريع الاستثمارية في المناطق الريفية المعزولة .

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب إستثمارات كبيرة ولا تستلزم تكلفة مرتفعة ، كما أنها تعتمد على كثافة اليد العاملة وهذا ما يناسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق .

1 -**استخدام موارد محلية** : تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل، كما تقوم باستغلال الموارد الأولية الموجدة في مناطق معينة وكذالك تصنع المنتجات الثانوية المختلفة من الصناعات الكبيرة. كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلا ك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة مثل قارورات الزيتون وعلب الطماطم والأكياس المطاطية.فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال لشرائها والملاحظ انه في الفترة الأخيرة أصبحت هذه الظاهرة منتشرة بقوة.فالسيارات التي تتجول يوميا في الأحياء السكنية من اجل تجميع هذه المواد وإعادة تصنيعها كدلالة قوية على أهمية هذه المؤسسات في استغلال الموارد المحلية.

2 **توزيع الصناعة** :أن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وكذالك بسب الازدحام الشديد والضغط الهائل على المرافق الموجودة.ولذا فان العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف.ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفيدة في هذا الخصوص .فهي تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية .هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا.

المطب الثاني : تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولا : تعبئة الادخار

تعتبر المؤسسات الصغير و المتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني ، وتمتص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات لمساهمة في تمويل الاستثمار على الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية وتخفيض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج .

ثانيا : زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك

تتميز هذه المؤسسات بإرتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلى في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل .

من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة ، وحيث أن الميل الحدي للإستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة – الميل الحدي للإستهلاك هو مقدار الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة واحدة – فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية .

ثالثا : ترقية الصادرات

أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول ، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تكوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير ، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية الصغيرة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية للازمة .

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وهي :[1]

1 –منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية .

[1] لمجد بوزيدي ، **إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، ط 2009/2008 ، ص 71

2 –اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكاليف الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب مميزات تنافسية في أسواق التصدير.

3 –تمتعها بقدرة أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاجي لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجيتها نسبيا في المدى القصير.

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الوظيفي والاجتماعي

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي فقط و لكن دورها يشمل أيضا الجانب الاجتماعي فهي بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل تعمل على توفير الطلب على السلع الاستهلاكية و تدعيم الصناعات الكبيرة و غيرها من الوظائف المعتمدة في هذا الميدان .[1]

أولا:تلبية الحاجات الجارية للسكان.

لقد عملت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الجارية للسكان وذالك بالنظر إلى إتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتنائها و عملت كذالك على توفير السلع الوسيطية التي تستعملها المؤسسات الكبيرة في عملية إنتاجها بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل وهو من أهم الأهداف التي يرمي إليها كل بلد.

1 – تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل هذا القطاع على إنتاج و توفير السلع الاستهلاكية وذالك لتموين الأسواق المحلية والتقليل من الاستيراد

2– تلبية الطلب على السلع الوسيطية :

إن من ادوار المؤسسات تغطية جزء من السوق المحلي والوطني من هذه السلع حيث اهتمت هذه المؤسسات بإنتاجها

3 – توفير مناصب الشغل:

إن زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية يساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة بشكلها وخاصة في المجال الزراعي و قطاع الخدامات و نحن نعلم ما للقضاء على البطالة من دور في القضاء على العديد من الأمراض الاجتماعية ومن جهة أخرى تحول دون تدفق الأفراد على المدن الكبرى سعيا وراء فرص العمل و يلاحظ أن هذه الصناعات تستخدم فنون من النوع الأقل تطورا و الذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يترتب عنه المساهمة في حل مشكل البطالة .

ثانيا: دور لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات الضخمة

[1] أحمد رحموني ، مرجع سبق ذكره ، ص 60

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسا محل المنافسة والمفاوضة بقدر ما يكونان محل التكامل ، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يودي إلى تدعيم الصناعات ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطية وتنوع الإنتاج الصناعي ، هذا من خلال العلاقات ما بين القطاعات وخلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي .

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعات التحولية في أغلب المجتمعات الحضرية ، كما كانت نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا ، وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية و ضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال

1- تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي :[1]

هو من أوجه التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمات والمساعدات الباطنية للمؤسسات الكبيرة حيث كلما وجدنا مصنعا كبيرا لإنتاج منتج معين إلا وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة تحيط به من أجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة وتتمكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تمتين نسيجها الصناعي من خلال مشاركتها في :

- الرفع من معدلات الاندماج الصناعي للمؤسسات الوطنية وخاصة عن طريق الشراكة أو المقاولة الباطنية .
- توفير منتجات كبيرة من أجل توجيهها نحو الاستهلاك أو من أجل خدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل الصحة ، التربية ، السكن ...
- توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية الوطنية عن طريق استعمالها لمنتجات مصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع .
- توفير المنتجات الوسيطية والنهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع قطاع النشاطات الأخرى وهذا يتم بالضرورة بمساهمة الفرع الصناعية .

الشكل (2-1) يمثل تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي:

المصدر :أحمد رحموني – مرجع سابق الذكر-ص63

2- تنظيم الاستهلاكات الوسيطية :

[1] أحمد رحموني ، مرجع سبق ذكره ، ص 62

تعني عملية تنظيم الاستهلاكات الوسيطية تعاون الصناعات الكبيرة مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ما يسمى بالمقاولة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير الصناعات الوسيطية للمؤسسات الكبيرة وهذا يتم بموجب اتفاقية تكون بين المؤسسة كبيرة ومؤسسة صغيرة أو متوسطة من أجل تصنيع جزء من المنتوج ويمكن أن تطلق على صناعة ما أنها مقاولة من الباطن إدا خصصت 50% أو أكثر من قيمة إنتاجيتها في تغطية إنتاج الوارد في العقد إلا أن وظيفة التسويق ليست من اختصاصها

ثالثا:الأدوار الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي ومنافسة المنتوج الأجنبي حيث أن الجزائر وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذا توقيع عقد الشراكة مع المجموعة الأوربية فرض عليها ضرورة ترقية المنتوج المحلي عن طريق مراقبة الجودة التي تبقى الضمان الأول والوحيد لقدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتوج الأجنبي وكذالك عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعي الوطني والمحلي أمام المنتوج الأجنبي [1]

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دورا في التنمية المحلية و الجهوية لأنه في الوقت الذي نشهد فيه التوطن الكبير للصناعات والأعمال في المدن الكبرى للوطن منها الساحلية نلاحظ التهميش والعزلة التي تعانيها مختلف مناطق الوطن الداخلية والجنوبية منها خاصة وللتخفيف من هذه الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن التنموي وفك العزلة عن هذه المناطق النائية وجب على السلطات العامة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المناطق وهذا لا يتأتى إلا بتوفير الهياكل القاعدية الأساسية مثل شبكة الطرقات ، الكهرباء، الاتصالات....الخ.

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ترقية فكر العمل الحر وظهور منظمين جدد فانتقال الجزائر من وضع اقتصادي ذو تسيير مركزي إلى وضع اقتصادي بلا حواجز ولا قيود سيسمح بظهور منظمين ومسيرين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى إنتاج ملموس حيث يتخذ هؤلاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاء واسعا لتحقيق إنجازاتهم الإبداعية
- تسمح المنشاءات الصغيرة والمتوسطة بانتشار المعارف والمهارات بين أفراد المجتمع المحلي و تستطيع برامج تنمية المنشئات الصغيرة والمتوسطة إتاحة الفرصة لعدد كبير من أصحاب المشاريع البسيطة الذين يفتقرون بدونها إلى المهارات والمواد اللازمة نظرا لتواضع إمكانيتها .
- ترقية الاقتصاد العائلي بإنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير منظم ووضعت له إطارا قانونيا قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم

[1] نادية قويقح –مذكرة ماجستير – إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص123

بتشجيعية على المساهمة في التنمية الوطنية و قد تم تشجيع هذا النوع من الإنتاج لأنه يحافظ على الاستقرار الاجتماعي و يوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر و البطالة .

- تسمح كذالك هذه المنشات الصغيرة والمتوسطة إن توسع الخيار أمام المستهلكين من خلال عرضها أنواعا كثيرة من السلع والخدمات.
- تسمح كذالك هذه المنشات في الكثير من الأحيان بقيام علاقات شخصية أوثق من تلك التي تسمح بها المنشات الكبيرة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التجديد والتحديث حيث تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة لان الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذالك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل والمؤسسات الكبيرة لا تبدي اى اهتمام بالمنتوجات الجديدة ولا تقدم أي دعم لها إلا عندما تتمكن المشاريع من التطور وخلق سوق أكيدة لها و في هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي في الغالب .

ملخص الفصل :

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية وذالك من خلال مساهمتها للتخفيف من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر

وجلب إستثمارات وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني

درسنا في هذا الفصل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تشكل قطاعا منتجا للثروة وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية في هذا المقام إن هذه المؤسسات تكون لها هذه الأدوار وهذه المكانة و تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها إذا توفر لها المحيط المناسب .

الفصل الثالث

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل :

إن الجزائر مند إستقلالها سعت كغيرها من دول العالم إلى تنمية إقتصادياتها ، و قد عرفت خلال ذلك المرور بعدة مراحل بدأت بالمؤسسات العمومية الكبيرة و مع مرور الوقت و توالي الإصلاحات الإقتصادية على المؤسسات الكبرى و إعادة هيكلتها و تقسيمها كحل للخروج من الوضع الإقتصادي المتأزم خصوصا بعد أزمة البترول العالمية التي أدت إلى إنخفاض أسعار البترول الذي كان هو الأساس في تمويل المشاريع الكبرى و الصناعية .

و قد كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوسيلة البديلة و الحديثة التي تبنتـها الجزائر لتحقيق التنمية لما كانت تحققه من أهداف إقتصادية و إجتماعية كالمساهمة في خلق قيمة مضافة و الزيادة في توفير مناصب شغل و تنمية الإستثمار الداخلي .

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أخذت مكانته تتعاظم وتتدعم في ظل المحيط الاقتصادي الجديد وهذا أمام تراجع حجم الاستثمارات العمومية ، إذ أصبح هذا القطاع اليوم يمثل أولوية ملحة تحظى بكل أشكال الدعم والاهتمام والمتابعة من طرف الدولة، نتيجة للدور الذي أصبحت تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد العالمي.

فعلى المستوى السياسي نلمس إرادة سياسية واضحة وحقيقية لتفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا ما تشهد عليه مختلف الإجراءات التشجيعية والتشريعات المنضمة لنشاط المؤسسات العمومية والاستثمار الوطني والأجنبي التي تمت مراجعتها منذ بداية التسعينات، وإلى جانب هذا قامت الدولة بإنشاء وزارة تهتم بهذا القطاع ووكالة وطنية لترقية نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهيئات لترقية نشاط هذه المؤسسات، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والمعنوية التي وفرت لها من طرف البنوك وإجراءات التحسيس و التشجيع.

المبحث الأول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

أولا : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة و المتوسطة سنة 2000 و ذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تم إعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية : " أنها كل مؤسسة إنتاج سلع و / أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري ، كما تتوفر على الإستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " .

و قد تم وضع هذا التعريف إعتمادا على تعريف الإتحاد الأوروبي و الذي يعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها " كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير و رقم أعمالها أقل من 40 مليون ون أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون ون و التي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير " و قد تم التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2001[1] .

ثانيا : التسهيلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ضمن إستراتيجية إتبعتها الدولة تم إتخاذ تدابير من شأنها رفع مردودية هذا القطاع و الزيادة في قدرته التنافسية داخليا و خارجيا تمثلت هذه التدابير في إنشاء مجموعة من الشبكات وظيفتها الأساسية هي تسهيل عملية الإستثمار و الإرتقاء به ، و قد قدمت هذه الهيئات التسهيلات التالية :

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة .

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي .
- الإعفاء من الدفع الجزافي .
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثنات .
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

[1]-خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحيق التنمية المستدامة دار الجامعة الجديدة ، 2013 ، ص 18 .

– الإعفاء من حقوق التسجيل ،مصاريف إشهارية ، منح أملاك الدولة للأصول الغير متحركة الخاضعة لإنجاز مشروع الإستثمار .

– الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– قروض بدون فائدة حسب مستوى الاستثمار .

– قرض بنكي يكمل مبلغ الإستثمار و يكون بنسب منخفضة حسب موطن الإستثمار .

– توسط المؤسسات الداعمة بين المستثمرين و البنوك .

- تطوير النشاطات و المنتوج الجدد و كذلك التجهيزات المترتبة عنها .
- تجديد تجهيزات الإنتاج.
- توسعة العقار الصناعي.

كما طبقت مزايا أخرى صنفت التسهيلات السابقة حسب ما يلي :

– المنطقة الجغرافية .

– المنطقة السياحية .

– أهمية الإستثمار بالنسبة للإقتصاد الوطني .

– المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .....الخ .

ثالثا : برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1– البرنامج الوطني لإعادة التأهيل:

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية. وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير و توفير المرافق .وهناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير المادي و ممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات صاحب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

كما يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013

إنّ تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة منوط باكتساب مجموعة من المقوّمات المتمركزة حول روح الشفافية والحكم الراشد و الانفتاح على المبادلات الدولية ، و يمكن تلخيص بعضها فيما يلي :

– ضرورة تأهيل البيئة الاقتصادية .

– السعي لإصلاح المنظومة المصرفيّة .

– تحسين الكفاءة الإنتاجية وفق المقاييس والمواصفات الدولية من أجل ضمان نجاح فرص الانضمام إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ودخول المنظمة العالمية للتجارة .

– تبسيط الإجراءات الجبائية عن طريق إعادة النظر في معدلات بعض الضرائب والرسوم ومراجعتها دوريا في قوانين المالية لكل سنة .

– العمل على غرس ثقافة التقاول كأمر إستراتيجي بالنسبة لمستقبل الجزائر، وذلك من خلال إعداد برنامج تأهيل عبر مراكز التأهيل .

– إنشاء مراكز للبحوث والتطوير لتحسين تقنيات وأساليب الإنتاج وجودة المنتوجات.

– العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة الجزائرية لشغل وتفعيل اقامة مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت قصد الوصول إلى المستهلك العالمي.

– إنشاء مجلس وطني للتصدير يقوم بتشخيص المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في مجال التصدير.

– إنشاء مرصد وطني عربي لتبادل المعلومات حول نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عربيا على غرار بنك المعطيات التي رسمته الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-05 المؤرّخ في 4 جانفي 2009 .

2- خطوات إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هي عملية تعلم ، والتفكير مستمر ، و تجميع لمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة ، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال ، و أساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة . و تمر عملية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات ، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور ، وفقا لخصوصياتها.و في هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية:

الخطوة 1 : الاستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه و نقائص مؤسسته ،وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية و سريعة يتم من خلالها التشخيص و المصادقة على مشاكل المؤسسة.

الخطوة 2 : إن اعتماد أفضل الممارسات الإدارية ، وإنشاء تنظيم فعال ، فمن خلال هذه المرحلة لإيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم. الشركة في طور التشكل.

الخطوة 3 : تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدآ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة.

هذه الإجراءات تشمل ما يلي :

تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات ، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات ،العمل في إطار جماعي و زرع الثقة حسب الكفاءات.

1. فهم عميق للسوق و لتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة :

2. تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع
3. الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء ،إطلاق جدولة أو تسيير الإنتاج في مؤسسة صناعية ، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.
4. هذه القائمة ليست شاملة ، والإجراءات مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخطوة 4 : التوقع والمطابقة للمعايير الدولية في هذه المرحلة ، يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي:

- تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الإيزو 9001 ، برنامج الرصد العالمي ، آيزو 22000 ، الخ.
- تأشير اللجنة الأوربية ، ومخططات نشاط التصدير
- إعداد إستراتيجية للمؤسسة ، ومشاريع الشراكة
- البحث والتطوير ، واليقظة التكنولوجية

باختصار، إعادة التأهيل ليست عملية فريدة، محدودة في الوقت.ولا توجد أي مؤسسة باستطاعتها القول" لقد أنهيت إعادة تأهيلي"، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الدائمة التي تتدخل في المحيط التقني، التجاري و المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في هذا المعنى لا يمكننا الحد من إعادة التأهيل في المصادقة و التي تحتاج بنفسها إلى الحفاظ عليها وتحسينها . بدلا من ذلك، فهي مسيرة من عمليات إعادة التأهيل و كل منها له مضمون و أهداف محددة وقابلة للقياس، وتحدد التي بعدها.

رابعا: آلية الدعم المالي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الإستثمار وضعت آلية للدعم المالي لدعم جهود الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هذه الآلية تعتمد على التعاون بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصندوق القروض، صندوق ضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة إداريا لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

دور هيئة الضمان هو توفير الضمان المالي لصاحب المشروع من أجل تسهيل وصول المستثمر للائتمان المصرفي لأنه مدعوم من قبل المساهمين ، الضمان المالي يختلف عن التأمينات الأخرى التي يمكن أن يقدمها المستثمر للبنك ، مثل الرهون العقارية للممتلكات ، وتعهدات من الأسهم أو السندات الشخصية والتضامنية .

الضمان المالي تأكيدا للبنك أو وكالة التأجير على التسديد في حالة عدم الجدارة الائتمانية للعميل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و من أجل تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة أمضت هيئات و صناديق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إتفاقيات مع عدة مؤسسات مالية و بنوك وطنية منها ما يلي :

- البنك الوطني الجزائري .
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية .
- بنك التنمية المحلية .
- البنك الجزائري الخارجي .
- القرض الشعبي الجزائري .

المطلب الثاني : هيئات و صناديق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أولا : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :

وضعت الدولة هذا الجهاز التنظيمي خلفا لجهاز إدماج و ترقية الشباب و هو جهاز وطني لدعم تشغيل الشباب و قد تم نشر النصوص التشريعية الخاصة به سنة 1996(و هي السنة التي أنشئ بها) ضمن قانون المالية التكميلي ، المتمثلة فيما يلي :

- نفقات هذا الصندوق متعلقة أساسا بتمويل و دعم تشغيل الشباب إضافة إلى الضمانات التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية التي تمنح القروض في إطار هذا الجهاز .
- خلق و تشغيل النشطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر .
- تشجيع كل أشكال الإجراءات والنشطات الهادفة لترقية الشباب.

كما تنحصر الأهداف الرئيسية للوكالة في النقاط التالية:

- دعم وتشجيع وتوجيه الشباب لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية والإجراءات الهادفة الى ترقية ودعم تشغيل الشباب.
- تسير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما على شكل قروض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفائدة بالنسبة للقروض البنكية.
- إعلام أصحاب المشاريع بمختلف المساعدات و الامتيازات المتحصل عليها و المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

لقد أقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وضع إستراتجية هدفها تطوير الاستثمار,وذلك بإنشاء هيئة حكومية تجمع بين مهام و وسائل وكالة ترقية و دعم الاستثمارات و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

تحدد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هدفين أساسين هما:

تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.

تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

طبقا للمادة 21 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 و الذي ينص على أن الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي. وتتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الهيئات و الإدارات المعنية بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء

ثالثا : الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 -373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسط ة حيث أ ن هذا الإنجاز يعتبر انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لعدة إعتبارات نلخصها فيما يلي :

- كونه أول مرسوم تنفيذي يصدر لهذا القطاع في ظرف اقل من سنة بعد صدور القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يعالج أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.
- يندرج ضمن الفعالية الإقتصادية والإستخدام الأمثل للموارد العمومية ،وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للاموال الى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

رابعا : صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع :

أنشئ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع سنة 1998 لضمان القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات المصغرة الممولة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

و يشكل هذا الصندوق ضمان مكمل للضمانات المقدمة للبنوك من طرف المؤسسات المصغرة و المتمثلة في :

* الرهن الحيازي للتجهيزات لفائدة البنك في الدرجة الأولى و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الدرجة الثانية .
* الرهن الحيازي للعتاد .

* تأمين كافة التجهيزات ضد كل المخاطر .

ينخرط في الصندوق كل من البنوك و المؤسسات المصغرة بنسبة إشتراك في حدود القروض الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، كما يتم الإنخراط فيه إجباريا للبنوك المتعاملة مع جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و المؤسسات المصغرة التي إختارت صيغة التمويل الثلاثي كما يتم إنخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق بعد تأهيل المشروع ، تشترك البنوك في الصندوق بنسبة محددة ب 01 بالمئة تدفع سنويا من الباقي من أصل الدين ، و نسبة إشتراك المؤسسات الصغيرة في الصندوق محددة ب 0.35 بالمئة تدفع سنويا و تحسب على أساس القرض البنكي و مدته 8 سنوات .

يتدخل الصندوق بناءا على طلب من البنك بعد عدم دفع ثلاثة أقساط من الدين ، و يبدأ ذلك بشروعه في الحقق من عدم قدرة المؤسسة المصغرة على الدفع و يعوض البنك في حدود 70 بالمئة من مبلغ الدين الباقي (أصل و فوائد) .

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

المطلب الاول : أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري :

يتمثل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يقاس أداءها في الجزائر بإستخدام مؤشرات التنمية في الإقتصاد الكلي كنسبة التشغيل ، مدى مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة .....الخ ، و يمكن توضيحها فيما يلي :

أولا : توفير مناصب الشغل :

إن الزيادة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ساهم بشكل كبير في التقليل من حجم البطالة و ذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه ، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة .

جدول(3-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

(2001- 2009)

السنة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة	العمالة الموظفة	النسبة

2007	376972	–	1262655	–
2008	519526	0,37	1540209	0,21
2009	625069	0,20	1756957	0,14
2010	619072	−0,009	1625686	−0,07
2011	659309	0,06	1724197	0,06

المصدر : إحصائيات منقولة عن نشرات المعلومات الإحصائية رقم 15 ، 16 ، 17 لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية .

يظهر من الجدول أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي (2007−2008) حقق نسبة معقولة تقدر ب 37 % يقابلها تطور بنسبة 21 % في عدد العمال ، و بين سنتي (2008−2009) إستمر التطور المحقق ولكن بنسبة أقل قدرت ب 20 % للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 14 % لعدد العمالة لكن هذا الإنخفاض في نسبة التطور يعتبر طفيفا مقارنتا بالتراجع الكبير بين سنتي (2009−2010) المقدر ب 0,9− % للمؤسسات و ب 7 − % للعمالة . لم يستمر التراجع طويلا لأنه بين سنتي (2010− 2011) عاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الإرتفاع الذي قدر ب 6% في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في عدد العمالة .

يمكننا تفسير هذا التدبدب في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوفات و شطب و إعادة تأهيل هذا النوع من المؤسسات بصفة مستمرة .

ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط :

شهدت قطاعات النشاط زيادة متفاوتة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت الصدارة فيها لقطاع البناء و الأشغال العمومية لمدة طويلة إضافة إلى أنه يستوعب العدد الأكبر من اليد العاملة مقارنة بباقي القطاعات و لكن في السنوات الأخيرة تميزت قطاعات أخرى بمثل هذا الإرتفاع في عدد المؤسسات و عدد العمال .

و يمكن إيجاز هذا التوزيع في الجدول الآتي :

جدول(3−2) : توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاط المهيمنة لعام 2011 :

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
مواد البناء	1944	29.86	7776	33,98

التجارة	901	13.75	2703	11.81
النقل و المواصلات	876	13.37	2190	9.57
صناعة مختلفة	518	7.90	2265	9.89
خدمات للمؤسسات	610	9.31	1830	7.99
الفندقة و الإطعام	284	4.66	907	3.96
خدمات للعائلات	255	3.89	765	3.34
صناعة غدائية	223	3.40	892	3.89
أعمال عقارية	204	3.11	612	6.67
كيمياء- مطاط –بلاستيك	114	1.74	456	1.99
صناعة الخشب و الورق	112	1.71	336	1.46
الحديد و الصلب	108	1.64	432	1.88
الفلاحة و الصيد البحري	90	1.37	360	1.57
المياه و الطاقة	71	1.08	284	1,24
خدمات مرافق الجماعية	52	0.79	334	1.45
المحروقات	48	0.73	192	0.84
الخدمات وأشغال بترلية	46	0,70	184	0.80
البناء و الأشغال العمومية	41	0,62	164	0.71
صناعة النسيج	27	0.41	108	0.47
المناجم و المحاجر	17	0.25	68	0.29
مؤسسات مالية	06	0.09	22	0.09
صناعة الجلد	02	0.03	04	0.01
المجموع	6549		22884	

المصدر : الإحصائيات الخاصة بوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار .

تظهر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكثرة في قطاعات مواد البناء ، التجارة ، النقل و المواصلات و قطاع الخدمات سنة 2011 غير أنها في ذات الوقت المستوعب الأكبر للعمالة ، تليها القطاعات الأخرى متقاربة في عدد المؤسسات و نسبة العمالة .

المطلب الثاني : تطوير الإستثمار و دعم تشغيل الشباب في الجزائر :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية حالياً واحدة من القطاعات التي تحظي بالأولوية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المعلن عنها من طرف الحكومة في مجال إنشاء الثروات، ترقية الشغل والتنمية المنسجمة.

تجسدت أهمية هذا القطاع من خلال تنصيب المديريات الولائية لتتمكن من المتابعة الخاصة لهذا النمط التنظيمي للمؤسسة.

يقصد بهذا الاهتمام في الاقتصاد إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني سواء من حيث تعدادها أو من حيث مناصب العمل المنشأة.

لهذا فإن البرنامج الاقتصادي للحكومة أولى مكانة مرموقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية لتجسيد إنشاء 100.000 مؤسسة جديدة التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية إلى آفاق 2009 .

كما أن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية مع تفكيك الحواجز الجمركية تدريجياً يتطلب عناية خاصة

بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع من طرف الدولة للمؤسسات والجمعيات المهنية لتحسين الإنتاجية والرفع من التنافسية في ظل منافسة دولية حادة.

إن الدولة تقوم بدور المستثمر الأول حيث أن وظيفة الدعم والموافقة للقطاع الخاص لم تكن حاضرة سابقاً على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أصبحت عنصراً حيوياً في الثقافة المقاولاتية للمتعاملين الخواص سواء تعلق الأمر بالترتيبات الأولى للدعم المنظم في مجال الاستثمار و من خلاله إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو فيما يتعلق بعمليات التأهيل التي فرضتها متطلبات العولمة الاقتصادية ، حيث أن كل هذه العمليات المرتبطة بالدعم ستؤدي إلى استرجاع الثقة في أوساط المقاولين .

جدول (3-4) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات من 2007 إلى 2011

الأعوام / الجهات	عام 2007	عام 2008	عام 2009	عام 2010	عام 2011	نسبة المئوية%
الشمال	177730	193483	205857	219270	232664	559,7
الهضاب العليا	87666	96354	105085	112335	119146	330,2
الجنوب	22576	25033	27902	30153	32216	8,00
الجنوب الكبير	5974	6517	7058	7561	7735	2,02
المجموع	293946	321387	345902	369319	391761	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20 لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار .

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تتزايد وتتطور بمرور الأعوام ففي 2007 يقدر مجموع المؤسسات الخاصة 923946 ويصل في 2011 إلى 391761

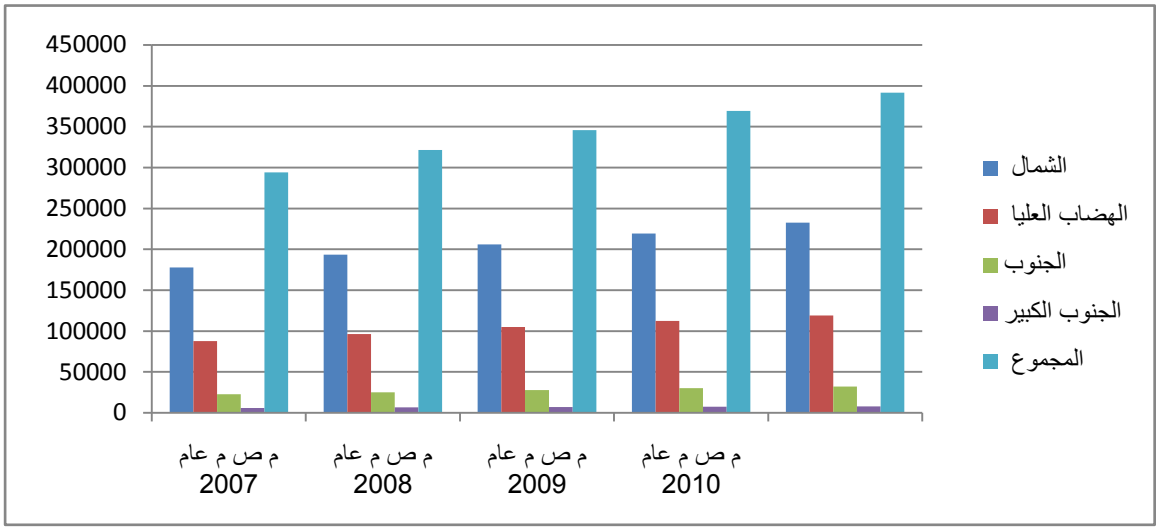

شكل (3 -1): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات من 2007-2011

النسبة المئوية لكل جهة من الجهات خلال الفترة 2007 إلى 2011 تكون النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة متباينة حيث تكون في الشمال 59.75% وفي الهضاب العليا 30.23% بحيث تمثلان نسبة عالية مقارنة بجهة الجنوب التي تقدر نسبة المئوية بـ 8% والجنوب الكبير 2.02% فقط من النسبة الإجمالية .

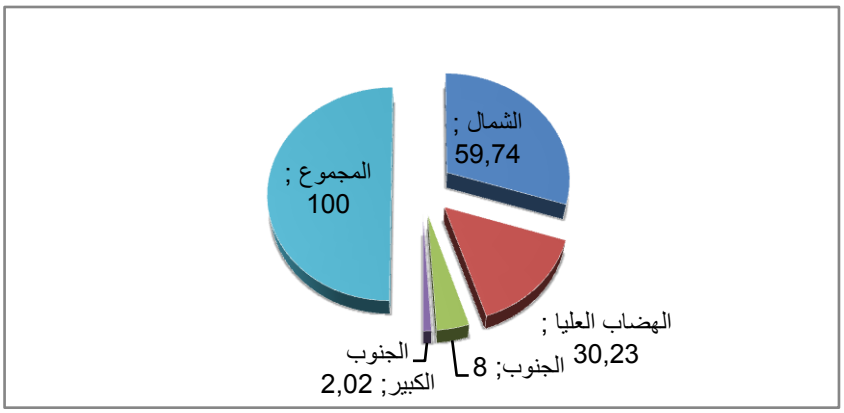

شكل (3 -2) : النسبة المئوية الإجمالية للجهات من 2007-2011

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه بالتشاور مع أرباب العمل والجمعيات المهنية على المستوى المركزي ، تم الاتفاق على إنشاء آليات للدعم مثل صندوق ضمان القروض (FGAR) ، صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI-PME) هذه الإجراءات دعمت بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND -PME) كل هذه الآليات أنشئت لتسهيل عملية الاستثمار، وآخرها الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المادة 71 من قانون المالية لسنة 2006).

خلاصة الفصل الثالث :

إن ما سبق ذكره عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف جوانبه يجعلنا ن درك بشكل واضح استحالة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات ذات الحجم الكبير فقط، فالحياة الاقتصادية عبارة عن سلسلة متتابعة من الأنشطة يكمل بعضها بعضا، ومن ثم فالمؤسسات الكبيرة في حاجة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ، باعتبار هذه الأخيرة مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

و بالرغم من إختلاف مدى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى إلا أن أدوارها و الأسباب التي أنشئت من أجلها في الغالب لا تتبدل سواء أكانت أدوار إقتصادية أو إجتماعية التي تشجع الإستثمار صاحب الدور الكبير في عملية التنمية الإقتصادية (توفير مناصب شغل ، تصريف منتوجات المؤسسات الكبيرة ، إستغلال الثروات المحلية ، تحقيق التوازن الجهوي .....الخ) .

في الجزائر جهدت مختلف البرامج الحكومية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاهتمام بقطاع المؤسسات الص غيرة و المتوسطة و إلى تفعيل دوره أكثر فـي سياسة الإصلاح و الإنعاش الاقتصادي من خلال توفير الظروف المناسبة والمساعدة لأداء دوره الحيوي على أحسن وجه في النشاط الاقتصادي ولقد تجسدت هذه السياسة التدعيمية على الميدان، بإنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات التي أخذت على عاتقها مسؤوليات الاهتمام ومتابعة وتدعيم النشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المحيط الاقتصادي(وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، وكالة ترقية و متابعة و دعم الإستثمار ، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ....الخ) . هذه الهيآت التدعيمية مكنت من تحقيق مجموعة من الأهداف المرسومة منها :

- خلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية روح المبادرة وتشجيع أصحاب المشاريع.
- إنتاج الثروات والخدمات التجارية.
- إدماج بعض الفئات الشبانية العاطلة (رجال و نساء) في بعض الحرف التي تتناسب و تكوينهم ومؤهلاتهم.

وهذا تحت مبادئ جديدة تمثلت أساسا في :

- إعطاء المسؤولية التامة لصاحب المشروع أو المؤسسة.
- تحديد دور الدولة كمدعم وليس كشريك.
- تكييف مساعدة الدولة تبعا لتكلفة المشروع وفائدتها الاقتصادية .

و بالرغم من العديد من المعوقات التي واجهت هذا القطاع وتسببت في تعطيل سير الإجراءات التدعيمية التي تبنتها الدولة من خلال السياسات التمويلية و التدعيمية و الهيآت المختصة منها (تعقيد وثقل الإجراءات الإدارية المعتمدة في إنشاء الاستثمارات ، إشكالية حماية المنتوج الوطني في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي .....الخ)

حاليا تسعى الجزائر إلى تهيئة إقتصادها الوطني للمرحلة القادمة و ذلك بتطوير البنية الأساسية و رفع مستوى و نوعية الخدمات التي تقدمها للمستثمرين ، و هي في سعيها هذا تهدف إلى توفير مناخ إستثماري مناسب لإستقطاب الإستثمارات المحلية و الدولية التي من شأنها أن تحقق إستمرارية معدلات نمو مجدية و توفير فرص عمل جديدة و رفع المستوى المعيشي و ترجمة هذه الطموحات في عصر يتميز بحدة المنافسة الإقتصادية و تطوير تقنية المعلومات ، و تستند جهود الدولة إلى رؤية إقتصادية يكون فيها الإنسان هو محور التنمية و غايتها و ذلك بترسيخ قيم العمل و الإبداع و الإبتكار و أخد زمام المبادرة .

خاتمة

الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة وفي إحداث التنمية وتطوير الاستثمار بتحليل العلاقة والأدوار بين هذه المؤسسات والتنمية وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية : دور المؤسسات صغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار وإحداث التنمية ؟

بحيث تطرقنا في هذا البحث إلى دراسة كل من المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك التنمية الاقتصادية بحيث إبرازنا العلاقة بين هذه المؤسسات ودورها على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار،تحقيق التنمية الجهوية ، وإبراز علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من خلال المقاولة من الباطن ،وكذا تأثيرها على المؤشرات الاقتصاد الكلى من خلال زيادة حجم الإستثمار وترقية الصادرات كما برز دورها من الجانب الوظيفي والاجتماعي

وفي نهاية البحث وضمن هذه الخاتمة سنتطرق إلى مجموعة من الاستنتاجات وكذا تقديم أهمية مؤسسة الصغيرة والمتوسطة

أولا : الاستنتاجات :

خلصت هذه الدراسة ألى الاستنتاجات التالية :

- **الفرضية الأولى** :تحقيق التنمية مبنية على مساهمة المؤسسات الصغيرة من منطلق أن هذه الأخيرة هي القاعدة الأساسية لبناء المؤسسات الكبيرة .

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني الذي بين لنا بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية ودور المؤسسات في تحقيقها برز لنا الاستنتاجات التالية :

1 –يحقق اهتمام المؤسسات بتوفير التشغيل ومناصب الشغل .

2 –الاهتمم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الجهوية .

3 –المساهمة المؤسسات في رفع مستوي مؤشرات الاقتصاد الكلي .

- **القرضية الثانية** : يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأونة الأخيرة باهتمام كبير من طرف الدولة إلا أنه يعاني من عدة صعوبات تعيق تطوره .

وذلك من خلال ما برز في الفصل الثالث الذي بين لنا مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمات المنوحة وذلك في الاستنتاجات التالية :

1 –وضع الدولة برامج داعمة ومساعدة من خلال وكالات الدعم وما تقدمه .

2 –وضع التسهيلات لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات و إعطاء فرص للمؤسسات الناشئة .

3 +الإجراءات المساعدة في تطوير هذه المؤسسات .

ثانيا : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

استحوذت هذه المؤسسات على مكانة هامة في سياسة الإنعاش الإقتصادي التي إنطلقت فيها الجزائر مند مطلع التسعينيات إلى سياسة تطوير الإستثمار الحالية و ذلك لأهميتها الكبيرة و المتمثلة فيما يلي :

1 - إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة و النائية .
2 - تدعيم النسيج الإقتصادي و خلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في مجالات مختلفة ما يجعل الإقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن .
3 - إستيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات و المهارات .
4 - تساعد على الإستقرار الإجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل .
5 - الإبداع و الإبتكار .
6 - مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.
7 - تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة .
8 - تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية .
9 - خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني و بالتالي المساهمة في إحداث تنمية إقتصادية و إجتماعية .

قائمة المراجع

قائمة المرجع

1) الكتب:

4 –أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية لنشر والتوزيع، ط1، 2011.

5 –إسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – إستراتجيات) ، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان – الإردن ، ط 2012 .

6 –بابنات عبد الرحمان ، دادي عدوان ناصر ،

7 –حسين درويش العشري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية بيروت ، ط 1979 .

8 –ناصر دادي عدون ، المؤسسة الإقتصادية– دار المحمدية العامة الجزائر .

9 –عبد الله خبابة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،ط2013 .

10 –عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية تنمية المستدامة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ط 2009

11 –عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، دار الجامعة 84 شارع زكريا غنيم تانيس سابقا طبعة 2002–2003 .

12 –عمر صخري ،إقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2007 .

13 –شيخ لابري ، الإقتصاد والمؤسسة ، دار الصفحات الزرقاء الجزائر ، ط 2003.

14 – فلاح حسين الحسني ، إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ط 2006 .

15 –مالكولم جيلز ، ميكل رومر ، لاقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر الرياض المملكة الربية السعودية ، ط1995 .

16 –محمد عبد العزيز عجيبة ، محمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية الاسكندرية مصر ، ط 2004 .

17 –هايل عبد المولى طشطوش ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع اللأردن ، ط2012 .

2) الأطروحات:

1 -جمعة مفاتيح ، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة ،2011-2012

2 -زينب أولاد سيدي عمر، عبد الوهاب الإمام ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر حالة ولاية غرداية ، شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال ، جامعة ورقلة ، ط 2007-2008 .

3 -عبد القادر حاجي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، رسالة ماستر في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة ورقلة ، 2011 .

4 -لمجد بوزيدي ، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، ط 2009/2008 .

5 -نادية قويقح –مذكرة ماجستير – إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية ، جامعة الجزائر ، 2001 .

3) المجلات :

1 -نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم17-18-19- 20 لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار .

2 -الجريدة الرسمية لـ 2001 .

3 -الجريدة الرسمية 2013 .

4) المواقع الالكترونية

1 -عصام الملا ، التحليل الاقتصادي وآثاره على أسواق المال ، Sefit2005@yahoo.com

2 -الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار www.Ibndz.com

الملاحق

مساهمتها في القيمة المضافة :

تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

(2006- 2010) :

	2006	2007		2008		2009		2010	
الطابع القانوني	القيمة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة المجموع	641,29	704,19	0,09	711,75	0,01	926,37	0,30	1015,19	0,09
البناء و (أع) المجموع	610,07	732,71	0,20	869,99	0,18	1000,05	0,14	1071,75	0,07
نقل ومواصلات المجموع	743,53	830,07	0,11	863,57	0,04	914,36	0.05	988,03	0,08
خدمات ؤسسات المجموع	64,24	71,71	0,11	84,04	0,17	98,58	0,17	122,37	0,24
فندقة و إطعام المجموع	75,20	80,75	0,07	91,18	0,12	105,45	0.15	114,39	0,36
صناعة غدائية المجموع	146,02	152,13	0,04	164,16	0,07	187,55	0,14	197,53	0,05
صناعة الجلد المجموع	2,57	2,38	0,07 –	2,53	0,06	2,55	0,007	2,59	0,01
تجارة و توزيع المجموع	728,37	833	0,14	1003,2	0,20	1151,62	0,14	1279,47	0,11

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20 لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار .